

المرأة الإعلامية في الجزائر : الحضور والأداء

أ/صالحى دليلة/ كلية العلوم الاجتماعية والانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

الملخص:

مرت الجزائر بالعديد من المراحل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ألقت بظلالها على مختلف المجالات فيها، بما في ذلك المشهد الإعلامي، الذي تحددت طبيعته الممارسة فيه وفقا لهذه الظروف، وذلك بالنسبة للرجال والنساء على حدة سواء، غير أنه يمكن القول أن المرأة كانت أكثر تأثرا، نظرا لكونها حديث العهد في المجال الإعلامي مقارنة بزميلها الرجل، إلى جانب كونها جزء من مجتمع مزال تحكمه العادات والتقاليد التي تقف عائقا في كثير من الأحيان أمامها وتحدد معالم أدائها لمهنتها. مع ما تمليه عليها حياتها الاجتماعية من التزامات. كل هذا شكل ومازال يشكل واقع تواجه فيه المرأة تحديات وتناقضات عديدة.

Passed Algeria several stages of political, social and economic conditions which cast a shadow on the various fields, including in the media landscape, which determined the nature of the practice which, according to these conditions, and that for men and women separately, either, but it could be argued that women were more vulnerable because they headlight Covenant in the media compared Besides man, along with being part of a community eluted governed by customs and traditions that stand more often in front of her and sets her career with the dictates of the social life of the obligations of

performance parameters, all of this form and remains a reality in which women face challenges and contradictions many

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية هذا القرن تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة في المجال الإعلامي، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كوسيلة لنشر المعلومات وتبادل الآراء، وتقديم الدعم للقوى النسائية العاملة في وسائط الإعلام، كما تزايدت قوة تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية.

وفيما يخص الجزائر نجد أن المتأمل في واقع التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل الإعلامي فيها منذ استقلالها و إلى اليوم، لا يجد ما يمنع من المرأة ممارسة المهنة والانتماء إليها بالتساوي مع الرجل في الحقوق والواجبات، إلا أن دخول المرأة وخوضها تجربة العمل الإعلامي بأعداد متزايدة يعد حديثا مقارنة مع العمل في قطاعات أخرى، أو مقارنة مع تاريخ تجربة زميلها الرجل، غير أنها عايشة مختلف الظروف والتحديات التي شهدتها الساحة الإعلامية عبر مراحلها المختلفة.

يمكن القول أن المرأة كانت أكثر تأثرا، نظرا لكونها جزء من مجتمع مزال تحكمه العادات والتقاليد التي تقف عائقا في كثير من الأحيان أمامها وتحدد معالم أدائها لمهنتها. مع ما تمليه عليها حياتها الاجتماعية من التزامات، كل هذا شكل ومازال يشكل واقع تواجه فيه المرأة تحديات وتناقضات عديدة.

ومن هنا ارتأينا أن نلقي نظرة على واقع ممارسة المرأة الجزائرية للإعلام من خلال التطرق لتلك المراحل والظروف التي يحددها الباحثون في مرحلتين هما قبل وبعد التعددية، غير أنني أرى أن هناك مرحلة هامة جدا لا يجب أن نغفلها وهي مرحلة الأزمة الأمنية التي كان لها أثر بارز على طبيعة الممارسة الإعلامية على كل الإعلاميين بما في ذلك المرأة، هذا إلى جانب الواقع الحالي الذي شهدت فيه المرأة مستجدات عديدة على صعيدها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، والإعلامية.

• كيف كان حضور المرأة في المشهد الإعلامي الجزائري، عبر مختلف

مراحله؟

وللإجابة على هذا السؤال سنحاول تقديم عرض مختصر للمراحل التي مر بها الإعلام في الجزائر وموقع المرأة فيه، والدور الذي أدته.

بعد نيل الجزائر الاستقلال ودخولها مرحلة البناء المؤسسي، عرف إدماج المرأة في مجالات الحياة المختلفة تسارعا كبيرا بالموازاة مع تسارع تجسيد السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك للنهوض بالبلاد من مخلفات الاحتلال الفرنسي، خاصة خلال العشرينين الأولى والثانية من الاستقلال.¹

تعد المرأة الجزائرية ناقلة للقيم، التي تعد إرثا للأمة، فهي التاريخ الموجود في كل مكان، فثورات الأمس واليوم ترتبط بوضوح في الذاكرة الجماعية، فهي المجاهدة المقاتلة في حرب التحرير، وهي العاملة المتفانية في عملية التنمية في السبعينات، والمواطنة المندفعة في نضالها للحصول على حقوقها في الثمانينات، فللمرأة الجزائرية مكانة مميزة عبر التاريخ.²

غير أنه وخلال العشرية الأولى من الاستقلال، عرفت مكانة المرأة ودورها، تراجعاً كبيراً قفز على كل المكتسبات التي حققتها المرأة إبان ثورة التحرير، الأمر الذي جعل قضيتها مركز حوارات ونقاشات عديدة على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الصحف والمجلات التي برزت فيها تباشير أقلام نسائية واعية، إلى جانب أقلام رجالية لم تمنعها العقلية البالية للعادات والتقاليد من حمل مشعل الدفاع عن قضايا المرأة والدعوة إلى عودتها للمساهمة في معركة البناء من جديد كما في حرب التحرير.³

رغم ذلك لم ترضى المرأة الجزائرية بهذا الوضع وتحدثت كل الصعوبات، وفرضت نفسها على كل الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فبعد افتكاكها حق التصويت سنة 1947، والذي كان إदानا بدخول المرأة الجزائرية للمعترك السياسي⁴، تمسكت بهذا الحق بعد الاستقلال وفرضت نفسها على الساحة السياسية حيث نجد أنه تم تعيين أول إمرة في منصب وزيرة سنة 1982 وهي الأديبة والإعلامية "زهور ونيسي"⁵، إلى جانب ما حققته في المجالس الشعبية والانتخابات البلدية والولائية، كما عرفت الجزائر ترأس أول امرأة لحزب سياسي وأول مرشحة للرئاسيات في الوطن العربي متمثلة في شخص السيدة "لويزة حنون"⁶ إلى جانب هذا اكتساحها ميادين العمل والتعليم بمختلف أطواره، الأمر الذي جعلها شريك فعلي في التنمية.

وقد دعم وعي المرأة بالنصوص والقوانين التي كرست حقوق المرأة في مختلف الميادين، وحق المساواة مع الرجل، ابتداء من دستور 1963 وصولاً إلى آخر تعديل دستوري، فالمادة 11 من دستور 1963 نصت على مبدأ المساواة بين الجنسين في

الحقوق والواجبات، وكفلت المادة 13 حق التصويت لكل مواطن سواء رجل أو امرأة⁷، وهو ما أكدته دستور 1976 في مادته 39 التي أكدت على أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لتأتي المادة 42 أكثر تفصيلا حيث نصت على الدستور يضمن كل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة الجزائرية.⁸ دستور 1996 كسابقيه أكد على ضرورة عدم التمييز بين المرأة والرجل في المادة 28، في حين نصت المادة 31 على أن الحريات العامة والأساسية تعد تراثا مشتركا بين كل الجزائريين والجزائريات، وقد كفلت الدساتير السابقة حق التعليم والرعاية الصحية وحق العمل والحق النقابي للمرأة.⁹ الأمر ذاته بالنسبة لمختلف التعديلات التي طرأت على الدستور الجزائري إلى يومنا هذا.

إن الحديث عن علاقة المرأة الجزائرية بميدان الإعلام ما هو إلا نتيجة للمكتسبات التي حققتها المرأة في مختلف الميادين سابقة الذكر، حيث يمكن الحديث عن المرأة والإعلام في ضوء الحقوق والانجازات التي نالتها المرأة في مختلف القوانين والنصوص، وذلك لكون الإعلام وكما يحدد المختصون هو مجال متداخل مع باقي الأنظمة تأثيرا وتأثرا.

وعليه فإن المكانة التي احتلتها المرأة الجزائرية في النظام الإعلام، ودورها في ظهور الصحافة النسائية، لا يمكن فصله عن الظروف التي من خلالها تطور الإعلام في الجزائر، لذا كان لابد من تقديم لمحة عن مسيرة تطور هذا الأخير، وانعكاساته على

ممارسة المرأة الجزائرية للإعلام في ضوء الظروف العامة التي أحاطت بكل مرحلة إلى الوقت الراهن.

1) المرأة الإعلامية خلال مرحلة الأحادية:

تميز الإعلام خلال هذه المرحلة بسيطرة السلطة بشكل مطلق، والحجة كانت أن استعادة السيادة الوطنية لا بد أن تعقبها حتما تحكما في السياسة الإعلامية، بحيث باشرت السلطة في توجيه الإعلام توجيهها سياسيا وإيديولوجيا، وقامت بإنشاء ثلاث يوميات وطنية، عملت من خلالها على بث الأفكار التي تمجد الثورة¹⁰ إذ حدد مسؤول الإعلام والتوجيه في حزب جبهة التحرير مهمة الصحفيين في تلك الفترة على أنهم مناضلين في مواقعهم، وليسوا موظفين في قطاع الإعلام، الأمر الذي كرسه خطاب الرئيس "هوارى بومدين" حيث أكد على أن الصحافة تمثل وسيلة لنشر أفكار الثورة، وشدد على ضرورة أن يعمل الصحفي بنفس الأفكار الموجهة للحزب والحكومة، وهو ما حمل الصحفي كمناضل مسؤولية الدفاع عن الثورة والالتزام بخطها.¹¹

كما شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث، مثل وضع القنوات السمعية البصرية تحت هيمنة السلطة بعد استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون، و حل وزارة الإعلام التي استبدلت بمديرية عامة للإعلام، ليصبح الإعلام واقع تحت سلطة الرئيس مباشرة.¹² كل هذا إلى جانب غياب نص قانوني واضح يحكم العمل الإعلامي عدا ما أقره قانون 13 ديسمبر 1962 الذي نص على ضرورة الإبقاء على التشريع القديم في حرية الصحافة والمستمدة من قانون 1881 الفرنسي.¹³

كان لهذا الفراغ القانوني في مجال حماية الصحفي، وعدم استقرار الصحفي في العمل وتوجهه إلى الشركات المختلفة، الأثر الملموس والبالغ على الإعلام النسوي أو الحضور النسوي في المشهد الإعلامي، حيث سُجل اهتمام عدد معتبر من الطالبات بهذا المجال اللواتي تخرجن من المدرسة الوطنية للصحافة التي تأسست سنة 1964، غير أن عدد معتبر منهن اتجهن للعمل في المصالح الخاصة بالإعلام في الوزارات والشركات والمؤسسات، بحيث لا يمكن أن نلمس مردودهن في ميدان الإعلام إذ اتجهن للعمل المكتبي¹⁴. لذا كان حضور المرأة على مستوى المؤسسات الإعلامية في تلك الفترة محتشما، بل ظهرت المرأة كمتعاونة، تسهم في إعداد البرامج والصفحات الثقافية، وفق ما تمليه عليها الظروف.

بعد عشرين عام من الاستقلال، وفي ظل فراغ قانوني وضغوط عانت منها الصحافة، صدر قانون 1982 المؤرخ في 6 فيفري 1982، لتنظيم المهنة الصحفية و لم يحدد كقانون خاص بالصحفيين، ويعتبر أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر نص على حقوق وواجبات الصحفي، إلا أنه جعلها صعبة المنال عن طريق عدد كبير من المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات وضوابط توجيهية للعمل الصحفي، ناهيك عن توجيهات الحزب، عمد هذا القانون إلى حماية الأسس والركائز التي يقوم عليها النظام القائم، حيث تغلب جانب الواجبات والممنوعات في نحو أكثر من 50% على باقي الجوانب.¹⁵ فقد جاء ليعكس الفضاء السياسي الذي تعيش فيه المؤسسات الإعلامية الجزائرية، حيث اعتبر الصحفيون هذا القانون قانون عقوبات لعدم احتوائه إلا على مادة

واحدة هي المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات، كما أنه ركز على واجبات الصحفي في إطار الثورة الاشتراكية وما ميز هذه المرحلة تطبيق قانون العقوبات على جرائم الصحافة رغم خصوصية جرائم النشر جذريا عن باقي الجرائم،¹⁶ لذا عانى الصحفيون والصحفيات كثيرا في ظل عدم وضوح مواد القانون، والالتزام تجاه النظام.

لم يأتي قانون الإعلام 1982 بما يمنع المرأة من ممارسة المهنة، ولم يضع أي شرط أو قيد يميز بينها وبين الرجل في ممارسة الإعلام، إذ كانت معنية هي الأخرى بكل الحقوق والواجبات التي وردت في فيه، وهو ما يبينه تعريف الصحفي الذي جاب به القانون في المادة 33 (كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو للدولة أو أي هيئة وطنية للأبناء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، ويكون دوما متفرغ للبحث عن الأبناء وجمعها وانتقائها وتنسيقها وعرضها ويتخذ هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى مقابلها أجرا)¹⁷، لذا فالإعلامية كانت معنية بكل ما ورد في هذا القانون وبكل تبعات تطبيقه، حيث استغلت نصوصه كذرائع لحجب المعلومات والأخبار عن الصحفي بحجة أنها تعد من بين أسرار الدولة، فقد تم حضر النقد سواء تعلق الأمر بمؤسسات الدولة أو برئيسها أو الحزب وكل ما له علاقة بالنظام¹⁸، وهو ما نتج عنه فراغ فكري نظرا لكثرة الطابوهات والممنوعات، كما نتج عنه مضايقات كثيرة بالنسبة للصحفيين والصحفيات، فعلى سبيل المثال الصحفية "مليكة عبد العزيز" بصحفية *Algérie actualités* التي تم إحالتها على التقاعد بمجرد تلميحها في إحدى

المقالات لشخص الرئيس، ولم تعد لممارسة المهنة إلا بعد أربع سنوات إثر تدخل حركة الصحفيين.¹⁹

وفي هذه المرحلة نجد أنه ورغم تخرج عدد معتبر من الطالبات من المدرسة الوطنية للصحافة ومعهد العلوم السياسية والإعلام، إلا أنه لا نكاد نحس بوجودهن في ميدان الصحافة، وإذا كانت المرأة الصحفية في وسائل الإعلام المكتوبة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة، فإنها في الإذاعة والتلفزة الجزائرية تشكل نسبة متفاوتة، فعلى صعيد الإذاعة نجد عددها حوالي ثلاث وعشرين صحفية ما بين مذيعة ومعدة برامج، في حين في التلفزة لا يتجاوز الخمس صحفيات، وبالحديث عن الصحف والمجلات نجد أنه وحتى في مجلة الجزائرية التي تعد مجلة نسائية بامتياز فإن العنصر النسوي فيها لا يمثل نسبة معتبرة كما تشير الإحصائيات على أن المرأة لم تكن موجودة بشكل واضح في مجال الصحافة المكتوبة، حيث نجد 60 صحفية مقابل 500 صحفي، وفي جريدة الشعب آنذاك نجد صحفيتين من ثلاثين صحفي، الأمر ذاته بالنسبة لصحيفة المجاهد الأسبوعي أما وكالة الأنباء فعدد النساء فيها لا يتجاوز خمس صحفيات من بين خمسين صحفي.²⁰ كما نذكر أن المجاهد كانت منبرا لمعت من خلاله الأقلام النسائية المغمورة وذلك خلال العشرية الأولى للاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلة "الجزائرية" قد لعبت دورا هاما في تطور ولوج المرأة عالم الصحافة، إلى جانب أنها لعبت دورا مهما في تناول قضايا المرأة، فهي اللسان

المركزي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وهياكلها موزعة عبر كامل التراب الوطني.²¹
وهي مجلة شهرية، من أقدم مجلات المرأة والأسرة الجزائرية.²²

لم يكن ظهور المرأة في المشهد الإعلامي، خلال مرحلة الأحادية كافيا، إذ لم تكن الأجواء ملائمة لإبراز نشاطها وقدراتها الحقيقية، وهو ما يبرزه تمثيلها الضئيل في المؤسسات الإعلامية المختلفة، مقابل حضور الرجل، إلا أن ذلك لم يمنع كونها جزءا من منظومة إعلامية، عايشة انعكاسات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة.

2) المرأة الإعلامية خلال مرحلة التعددية الإعلامية:

لا شك أن الإعلام هو أحد الوسائل الهامة التي يمكن الاستعانة بها في عملية تغيير أنماط السلوك التقليدي وتحويلها إلى أنماط سلوكية أكثر حداثة، فالتغيير لن يحدث ما لم يفهم الناس أسباب التغيير ووسائله وأهدافه، وقرارات التغيير لن تنفذ ما لم تتح الفرصة لمناقشتها، والمشاركة الوطنية الحقيقية في التنمية، لن تتم ما لم يتدفق الإعلام من أسفل إلى الأعلى والعكس.²²

أدت انتفاضة أكتوبر 1988، إلى تغيير المشهد الإعلامي المكتوبة خاصة. فقد ألغيت وزارة الإعلام وحل محلها مجلس أعلى للإعلام، ينتخب أعضائه الصحفيون أنفسهم. وأصدرت السلطة مرسوما دعت فيه الصحفيين إلى التكتل في هيئات تحريرية لإنشاء صحف خاصة مستقلة وعرضت عليه حافز يتمثل في أجرة سنتين مقابل التخلي عن العمل في القطاع العام.²³

حيث أجاز دستور 23 فيفري 1989 التعددية السياسية، الفكرية والإعلامية، حيث نصت المادة 39 منه على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، وخصصت المادة 35 لحرية الصحفيين وضرورة حمايتهم من التعسف، بحيث لا يمكن إصاق تهمه بصحفي أو صحيفة أو الحكم عليها من طرف أجهزة القضاء، مع حق الدفاع للمتهم²⁴. وإدخال مثل هذه المادة في الدستور يعتبر ضمانا قويا لحرية الإعلام وللممارسة الإعلامية.

وفي ظل هذه الظروف صدر قانون الإعلام الجزائري 07/90، الذي حمل نظرة مغايرة تماما ومختلفة عن القوانين السابقة، نتيجة تغير طبيعة النظام السياسي ومن ورائه النظام الدستوري وما نتج عنه من انفتاح على بعض الحريات العامة، كالتراجع عن احتكار إصدار الصحف، و إبعاد صفتي الموظف والمناضل عن الصحفي وتخلي الدولة على فكرة السيادة على الإعلام مقابل تكريس صفة الحق في الإعلام الموضوعي²⁵. فقد أوردت المادة 28 منه تعريفا للصحفي المحترف "الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار جمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال النشاط الصحفي الذي يتخذ مهنته المنتظمة ومصدرا لدخله".²⁶ وبحكم هذا القانون أضحى الصحفي مسؤولا من الناحية المهنية وليس من الناحيتين السياسية والإيديولوجية كما كان في السابق.

أدى هذا الانفتاح في المجال الإعلامي إلى إنشاء الصحافة المستقلة، أو الخاصة كما يطلق عليها الكثيرون، إذ تعددت العناوين المكتوبة فنجد أنه سنة 1990 تم إنشاء

17 عنوانا يوميا، و45 جريدة أسبوعية ليصبح العدد سنة 1992، 103 عنوانا. أما سنة 2002 فقد وصل عدد العناوين لأكثر من 250 عنوانا منها 40 يومية، لم تتجاوز فيها المؤسسات المرؤوسة من نساء اثنتان، ومنصب واحد لرئاسة تحرير تشرف عليه امرأة²⁷.

وفي ظل هذا التعدد والتنوع، عرفت الساحة الإعلامية صدور عدد من الصحف والمجلات الموجهة للمرأة، بعد أن كانت مجلة الجزائرية هي المجلة الوحيدة إلى غاية 1990، مثل (مجلة "نون، أنوثة، السمرة، نيسة، نصف الدنيا")²⁸، وغيرها من المجلات التي ساهمت في جعل قضايا المرأة جزءا من الهم العام، كما ساهمت في ولوج المرأة عالم الصحافة بشكل أوسع.

إلى جانب هذا، تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في: تزايد عدد الطالبات في معهد الإعلام والاتصال، نظرا لعدد التغيرات الحقيقية التي مست بعض الذهنيات والمواقف الاجتماعية، خاصة النظرة السلبية للمجتمع تجاه عمل وتعليم المرأة، إضافة إلى ارتفاع درجة وعي المرأة، وما حققت من مكاسب في ميدان حقوقها سواء السياسية والاجتماعية أو الثقافية. وهو ما ساهم في التحاق المرأة بميدان الإعلام على اختلاف أشكاله و انتمائه.²⁹

إن نظرة سريعة على احصائيات تواجد الطلبة بمعهد الإعلام في هذه الفترة، تبين تفوق عدد الطالبات على عدد الطلبة ذكور، وهو ما يطرح تساؤل هل تواجد الإناث بفرع الإعلام والاتصال له علاقة بالتوظيف، الذي يحدث مباشرة بين المتخرج

والمؤسسة المعنية، في ظل غياب تنسيق بين العهد والمؤسسات الإعلامية، وهو مشكل ما يزال قائم إلى يومنا هذا، رغم وضوح القوانين في هذا المجال.

وهو ما يعكسه تفوق عدد الرجال في مختلف المؤسسات الإعلامية وخاصة في المناصب القيادية، خلال هذه المرحلة، وفقا لإحصائيات 1990³⁰.

وتشير إحصائيات 1998، إلى أن عدد الإعلاميات بالتلفزيون بلغ 468، أي ما نسبته 18% مقابل 2120 إعلامي ما نسبته 82%³¹، وهو تباين واضح جدا.

غير أن ذلك لا ينكر أن مرحلة التعددية السياسية والإعلامية، فتحت الباب أما المرأة لولوج ميدان الإعلام، حيث ظهرت إعلاميات هن اليوم نموذج للكفاءة والخبرة، مثال ذلك (صوريا بوعمامة، خديجة بن قنة، زهية بن عروس، نفيسة لحرش صاحبة مجلة أنوثة، سليمة تلمساني الصحفية بجريدة الوطن بالفرنسية) وغيرهن في الإذاعة والتلفزيون، والصحف الخاصة، هذه الأخيرة التي فتحت باب التوظيف لخريجات معهد الإعلام دون التقيد بشروط الخبرة والكفاءة نظرا لكونها في بداية المشوار وفي حاجة إلى موظفين.

إلا أنه ابتداء من سنة 1992، انتقلت الجزائر إلى مرحلة تاريخية، في مسارها السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي، وبطبيعة الحال المسار الإعلامي، هذه المرحلة التي جعلت الصحافة تسمى بـ "مهنة الموت" بدل مهنة المتاعب. إنها مرحلة الأزمة الأمنية أو العشرية السوداء كما هو معروف عالميا.

3) المرأة الإعلامية خلال مرحلة الأزمة الأمنية (1992-1997):

منذ الإعلان عن حالة الطوارئ في 1992، لم تعد الممارسة المهنية في الجزائر مهنة المتاعب فحسب، بل أصبحت مهنة الموت المحتم، وطرف في نزاعات سياسية معقدة، إذ لم تسلم من رصاص الإرهابيين لا الصحفيون ولا الصحفيات على حد سواء. حيث خلفت هذه المرحلة أرامل وأيتام ن عائلات الصحفيين، إذ أن موجة الاغتيالات العارمة التي مست الصحفيين، زادت من توتر الأوضاع، ليصبح هم الصحفي الوحيد هو كيفية حماية نفسه بدلا من الاهتمام بعمله وأداءه المهني، فبداية من 1993 شهدت الساحة سقوط صحفي كل شهر، دون الأخذ بعين الاعتبار المحاولات الفاشلة.³²

فبعد جانفي 1992، وتغير الأوضاع في الجزائر، التي عرفت أحداثا دامية طيلة التسعينات تأثر وضع المرأة الصحفية وعلاقتها بالمهنة بشكل واضح، خاصة في الفترة 1992-1997³³، حيث كانت الإعلامية الجزائرية آنذاك أحد صانعي الحدث وجزء منه بكل تفاصيله، إذ تقول الإعلامية صوريا بوعمامة " شاءت الصدفة أن أوضع مع صانعي أحداث هذه المرحلة المأساوية من أمثال خالد نزار- الرئيس شاذلي - عباس مدني وغيرهم، وأنا أتلو على مسامع كل الجزائريين، بيان المجلس الأعلى للأمن في الجزائر استحالة مواصلة المسار الانتخابي".³⁴

كانت أول عملية إرهابية استهدفت الكلمة في 26 ماي 1993، حيث اغتيل الصحفي طاهر جاووت³⁵، صاحب مقولة " إذا صمت ستموت، وإذا تكلمت ستموت، إذا تكلم ومت"³⁶، وكان استهداف جاووت يؤرخ لفصل جديد من فصول

الأزمة الأمنية الجزائرية وتاريخ الصحافة ، لما يتحول الإعلاميون ورجال الفكر إلى طرف في الصراع، ولما يرفض هؤلاء الاستسلام ويرفعون التحدي على حساب أرواحهم، وهكذا توالى سلسلة الاغتيالات.³⁷ كما توالى التهديدات حيث كانت رسائل التهديد تصل الإعلاميات مكتوبة بالدم البشري، كل هذه الظروف والضغوط الجديدة، دفعت العديد من الصحفيات والإعلاميات إلى التوقف عن أعمالهن التي تستوجب التنقل أو الظهور، والبعض الآخر غادرن قاعات التحرير، لأن الوضع لم يسلم منه الرجال فكيف النساء³⁸، كما لجأت أخريات إلى أساليب عدة كالتخفي والبقاء بعيدا عن الأنظار، وفي هذا تقول "صوريا بوعمامة" (اضطرت للبس الحجاب والخمار حتى لا يعرفني أحد). كما تذكر كنت مع زميلاتي نعيش ظروف صعبة للغاية، ولحظات رعب ونحن ننعي زملائنا يوما بعد يوم ، كما كنا نقدم نشرات الأخبار ونحن نجلس على كاشفات القنابل تحت الكراسي، حتى لا يحدث انفجار مفاجئ، بعد الانفجارات المتكررة التي أصابت التلفزيون الجزائري.³⁹

في ظل هذه الأجواء المشحونة بالرعب والموت، لم تستسلم الإعلامية الجزائرية وحاولت مواصلة مشوارها المهني، إلا أنها دفعت الثمن غاليا بشكليه، إما التوقيف من طرف الدولة وما سلط على الصحفيين من عقوبات، أو المتابعة من طرف الجماعات المسلحة، من خلال الاغتيال أو الخطف والاعتداء،⁴⁰ حيث تجدر الإشارة إلى أن أغلب الذين اغتيلوا كانوا من القطاع الخاص.

فكانت أول امرأة تمتد لها يد الإرهاب في الساحة الإعلامية هي "يسمينة دريسي" في 12 جويلية 1994⁴¹، فبعد خطفها وجدت مقتولة ذبحا بالسلاح الأبيض في خروبة، اشتغلت مصححة في جريدة « le soir d'iger »، ثم أستاذة لغة فرنسية بالثانوية بالروبية.⁴² تلتها "رشيدة حمادي" صحفية بالتلفزة الجزائرية يوم 1995/03/31⁴³، والتي لقبت بالكاميكاز نظير شجاعتها.

ثم توالى سقوط شهدات القلم يوما بعد يوم وبأبشع الطرق، واللواتي كان أغلبهن في بداية مشوارهن المهني أمثال "مليكة صابور"، اغتيلت يوم 22 ماي 1995، و التي عملت كمتعانة مع عدة جرائد، وعمرها لا يتجاوز 21 سنة، كما كانت في الشروق العربي،⁴⁴ ثم "نعيمه حمودة" في 02 اوت 1995، كانت صحفية في يومية Révoulition Algerine كما عملت بصحيفة le matin والإعلامية بالإذاعة الثقافية "يسمينة بروخ"، والتي كانت لا تزال طالبة جامعة،⁴⁵ والقائمة طويلة.

وكان ذلك إعمالا لشعار الجماعات الإرهابية "من يحاربنا بالقلم نحاربه بحد السيف"، مما دفع بالإعلاميات إلى التخلي عن المهنة، والمهجرة هربا من الموت، فتشير الإحصائيات أن عدد الإعلاميات المغادرات ما بين 1993-1998 بلغ 24%، أمثال "خديجة بن قنة" التي غادرت بسبب التهديدات والظروف الصعبة، "زهية بن عروس" التي كانت نجمة الشاشة آنذاك، "خيرة سعدي"، "حورية وزاعي" "نادية علاوة". وقد كان الخليج وجهة الفوج الأول منهم.⁴⁶

ومع تأزم الوضع وتزايد الاغتيالات، خاصة بعد استهداف مدير جريدة الوطن "بلهوشات"، منحته الدول مسكن في نادي الصنوبر البحري، أين كانت تقام المحميات الأمنية لرجال السياسة والأمن، وهي محروسة ليلاً ونهاراً من رجال الأمن، فتح بلهوشات مسكنه للصحفيين والصحفيات،⁴⁷ بعد تباطئ الحكومة في توفير الأمن للصحفيين، الذين أصبحوا المستهدف رقم إثنان بعد رجال السياسة والأمن، غير أن الصحفيين وخاصة في التلفزيون الوطني لم يبقوا مكتوفي الأيدي، وبدأت بوادر العصيان فيه، حيث قاموا بإضراب عن العمل وبث ما يسمى بالشريط الأسود في الشاشة في موعد نشره الثامنة، التي كانت الدولة تعتبرها بمثابة سلاح تدافع بها عن تواجدها، وهنا قررت الحكومة الإسراع في إيجاد حل، حيث قامت بتوسيع المحميات لتشمل الصحفيين والصحفيات، وهنا تقول سوريا بعمامة (وضع الصحفيون في غرف صغيرة مكديسين مع بعض، وكنت أنا ورشيدة حمادي، فريدة بلقسام، فيروز بن يعقوب، نصيرة ايت صالح، في غرفة واحدة)⁴⁸، لم تكن الظروف سهلة، إلا أنه ومع بداية سنة 1997، بدأت حدة الأوضاع تخف تدريجياً، نظراً لإجراءات الدولة في التكفل بالصحفيين، وكذا نتيجة يقظة الصحفيين وانتشار الحذر.

إن الأحداث المتتابة في مرحلة العشرية السوداء في الجزائر، لم تجعل المرأة الصحفية تعيش وضعاً مريحاً تتمتع فيه بحرية الفكر وإبداء الرأي، دونما قيود ولا متابعات حتى من طرف الدولة، إلا أن أحداً لا ينكر أن مرحلة الأزمة كانت سبباً في ولوج الكثيرات لميدان الإعلام بعد موجة الهجرات المتتالية والاستقلالات التي تركت فراغاً، سهل

عملية توظيفهن، وذلك باعترافهن. كما أن الصحفية في تلك الفترة عملت بمعنويات متماسكة أسهمت في الحفاظ على تماسك المجتمع، وبمجرد أن استعادت الجزائر أمنها، فإنها واصلت العمل واستطاعت أن تثبت حضورها بالمهنة رغم كل الصعوبات.

(4) المرأة الإعلامية منذ 1999 إلى يومنا هذا:

شهدت هذه المرحلة الكثير من التغيرات والتطورات الأمنية و السياسية والاقتصادية، حيث عرفت الجزائر ما يسمى بقانون المصالحة الوطنية في 2005/09/29 الذي جاء في وقت تحددت فيه ملامح الخريطة السياسية والإعلامية في الجزائرية واتجهت نحو الاستقرار إلى جانب قانون الوئام المدني، و شهدت هذه المرحلة أيضا، صدور قانون العقوبات التكميلي لسنة 2001 المعدل في مادتيه الخاصتين بالقذف في مجال الصحافة. المادة 144 مكرر والمادة 144 مكرر 1 اللتان نصتا على عقوبة الحبس والغرامة المالية⁴⁹، كلها ظروف انعكست على الممارسة الإعلامية للصحفيين والصحفيات.

إلا أن ذلك لم يمنع المرأة الصحفية من الاهتمام بميدان الإعلام، حيث تشير إحصائيات 2005/2004/200 إلى تفوق عدد الإناث المسجلين بقسم الإعلام بنسبة 66.71% مقابل 33.38% ذكور، وهو نصف عدد الإناث، والأمر ذاته بالنسبة للمسجلين في أقسام الماجستير والدكتوراه إعلام.⁵⁰

وهو ما انعكس على تطور عدد الصحفيات بالمؤسسات الإعلامية، حيث تشير إحصائيات 2002 إلى أن نسبة الصحفيات قد بلغت 18.05% ممثلة في 466

إعلامية مقابل 2120،⁵¹ ليتطور عام 2003 إلى 74.06%، في حين بلغت نسبة الصحفيات في التلفزة لسنة 2007، 57.24%⁵².

في حين تشير إحصائيات سنة 2005 إلى تواجد مانسبته 28.19% من الصحفيات في وكالة الأنباء، مقابل 71.80% صحفي، وهو تفوق كبير لعدد الذكور في المؤسسات الإعلامية، إذ تشير إحصائيات نفس السنة إلى تواجد ما نسبته 66.19% من الصحفيين بالتلفزيون، مقابل 33% صحفيات.⁵³

كما تميزت هذه المرحلة بحدث هام ألا وهو صدور ثالث قانون للإعلام في الجزائر، والذي كان ينتظره رجال الإعلام والمختصون، ليصحح الكثير من الأخطاء ويسد الكثير من الفراغات التي تركتها القوانين السابقة، إلى جانب انصاف الصحفي بشكل دقيق، والتقليل من الضغوطات الممارسة عليه خاصة فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الحبس، وهو قانون 05/12 الذي فتح مجال السمع البصري، والذي على إثره ظهرت العديد من القنوات الخاصة التي كانت منبرا للعديد من الإعلاميات، اللواتي أصبح عددن في تزايد مستمر. وفي ذات السياق صدر قانون بطاقة الصحفي، الذي يعتبره الإعلاميون الجزائريون بمثابة الولادة الحقيقية لهم. كل هذه الظروف عايشتها الإعلامية الجزائرية كغيرها من الإعلاميين.

في حين أشارت دراسة الصحفية "إلهام تير" بالتعاون مع الفدرالية الدولية لصحفيين، حول دور المرأة المحترفة في وسائل الإعلام الوطنية (العمومية والخاصة)، إلى أن 83.02% من النساء يمارسن المهنة بصفة دائمة، خلال سنة 2013، وهي مقسمة

كما يلي: 42.79% تمارسن المهنة باللغة العربية، و 38.15% باللغة الفرنسية.

54

لا أحد ينكر تطور ممارسة المرأة لمهنة الإعلام، مقارنة بمراحل سابقة إلا أن ذلك لا ينكر أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المكانة التي تطمح إليها، فهي مازالت مغيبة عن مواقع القرار، فبعد تجربة جريدة لوريزون التي تديرها امرأة، نجد صحيفة الفجر التي تديرها إعلامية "حدة حزام"، هذه التجربة تعتبر الثانية في الوطن العربي بعد تجربة يومية الوطن الكويتية التي تديرها امرأة ورثتها عن أبيها.⁵⁵

إلى غاية 2015 حيث نجد أن الإعلام المحلي الممثل في الإذاعات الجهوية قد أنصف المرأة نوعاً ما، حيث بلغ عدد الإذاعات المروسة من طرف النساء إحدى عشر إذاعة ممثلة في إذاعة كل من (بسكرة، بشار، لمدينة، البليدة، أدرار، تسمسليت، مسيلة، بومرداس، تبازة، قالمة)، كما لا ننسى جريدة الشعب التي تتولى رئاستها امرأة، وهي إعلامية بامتياز، غير أن الأمر يبقى في حاجة إلى الكثير من إعادة النظر، والتحسين، فعدد النساء في مناصب القرار الإعلامي يعد على الأصابع، مقابل زميلها الرجل.

خاتمة:

كانت المرأة الجزائرية ولا زالت جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الإعلامية، عبر مختلف مراحلها فقد عايشَت الإيجابيات والسلبيات كغيرها من الرجال، ومع تطور الأوضاع خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة داخل المجتمع نجد أن ظاهرة تأنيث العديد من القطاعات

قد بدت واضحة بما فيها تأنيث قطاع الإعلام، إلا أن ذلك لم يشفع للمرأة من أن تتبوأ مراكز صناعة القرار داخل المؤسسة الإعلامية، هذا الأخير الذي لا يزال حكرا على الرجال، فيما عدا بعض النماذج القليلة، وفي هذا طالبت الصحفية "سميرة منعة" خلال يوم دراسي حول المرأة في وسائل الإعلام، بضرورة تهيكّل الصحفيات في تجمع يسعى للدفاع عن حقوقهن وتحسين شروط وأوضاع ممارستهن للمهنة،⁵⁶ والتي توصلت الكثير من الدراسات إلى أنّها لا تزال بعيدة عن الأوضاع المقبولة، نظرا للعديد من الاعتبارات التي لا تزال قائمة رغم محاربتها بكل الطرق القانونية، والعلمية، وحتى الشرعية، من بينها النظرة السلبية لدور المرأة في المجتمع وعدم قدرتها على ممارسة مهنة الإعلام التي تعد في نظرا الغالبية مهنة رجالية.

فلا تزال ممارسة المرأة الإعلامية في الجزائر في حاجة إلى الكثير من التحسينات والاهتمام، رغم كل ما حققته المرأة في هذا الميدان من نجاحات.

الهوامش:

1. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور العمل الإعلامي في الجزائر ودور المرأة فيه، مجلة تواصل، ع20 ديسمبر 2007، جامعة باجي مختار، عنابة، ص21-23.
2. فضيلة عباسي بصلي: المرأة الجزائرية وتطور الإعلام من موضوع كتابة إلى مساهمة في بناء الرسالة الإعلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، ع14، القدس، 2008، ص202.
3. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور العمل الإعلامي في الجزائر ودور المرأة فيه، مرجع سابق، ص22.

4. نادية طرطوش: كفاح المرأة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دس، ص159.
5. نادية طرطوش: كفاح المرأة الجزائرية، المرجع نفسه، ص102.
6. فضيلة عباسي بصلي: المرأة الجزائرية وتطور الإعلام من موضوع كتابة إلى مساهمة في بناء الرسالة الإعلامية مرجع سابق، ص222.
7. أنظر المادة 11 و 13 من دستور 1963.
8. أنظر المادة 39 و 42 من دستور 1976.
9. أنظر المادة 28 و 31 من دستور 1996.
10. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور العمل الإعلامي في الجزائر ودور المرأة فيه، مرجع سابق، ص24.
11. رضوان بوجمعة: الإعلام في الجزائر-التجاذب بين المهنية والتشريع، الرواق العربي، ع 44 ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص، ص97،98.
12. فضيلة عباسي بصلي: المرأة الجزائرية والإعلام من موضوع كتابة إلى مساهمة في بناء الرسالة الإعلامية، مرجع سابق، ص 223.
13. المرجع نفسه، ص223
14. المرجع نفسه، ص224.
15. دليلة غروية: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، إعلام واتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص89.

16. محمد قيراط: حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، مج 19، ع(3+4)، سوريا، 2003، ص103.
17. أنظر المادة 33 من قانون الإعلام 1982.
18. دليلة غروية: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق ص90.
19. دليلة غروية: المرجع نفسه، ص92.
20. نفيسة لحرش: المرأة الجزائرية والصحافة، في كتاب زبير سيف الإسلام، ندوة الخدمة الإعلامية للمرأة العربية، مجموعة أعمال ندوة الصحفيات العربيات، المنعقدة في الجزائر من 01-06 جويلية 1981، مطبوعات المركز العربي للدراسات الإعلامية، 1981، ص81.
21. إسماعيل إبراهيم: الصحافة النسائية في الوطن العربي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1 1996، ص127.
22. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور الإعلام في الجزائر ودور المرأة فيه، مرجع سابق ص31.
23. محمد شليبي: المرأة العربية والإعلام، تقرير تنمية المرأة العربية الثالث، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث-كوثر- صندوق الأمتحدة الإنمائي(يونيفيم)، تونس، 2006، ص57.
24. زهير إحدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص157.
25. بشير الدين مرغاد: الوضعية الاجتماعية والمهنية للصحفيين الجزائريين، رسالة ماجستير(غير منشورة) في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص32.
26. أنظر المادة 28 من قانون الإعلام 1990.

27. نفيسة لحرش: النوع الاجتماعي والإعلام ثلاثية التكوين والممارسة والبحث
www.Aman.net ، تاريخ الزيارة: 2015/02/02.
28. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور الإعلام في الجزائر ودور المرأة فيه، مرجع سابق
ص34-35.
29. بلقاسم بن روان: الأنشطة الاتصالية الوجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية، منظمة المرأة
العربية، الجزائر، (د.س) ص6.
30. جميلة حميداش: خصوصيات العمل الصحفي-الصحفيات نموذجاً، رسالة ماجستير(غير
منشورة)، في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 1995/1996، ص78.
31. محمد شلبي: المرأة العربية والإعلام، تقرير تنمية المرأة العربية الثالث، مرجع سابق ص75 .
32. محمد شبري: ممارسة الصحفيين للهنّة خلال حالة الطوارئ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،
في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص99.
33. عبد العزيز بوصفط: المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، رسالة ماجستير(غير
منشورة)، في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص97 .
34. سوريا بوعمامة : أوراق لم تكن للنشر، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، ط2،
الجزائر، 2014، ص13.
35. سوريا بوعمامة: المرجع نفسه، ص69 .
36. سوريا بوعمامة المرجع نفسه، ص26.
37. سوريا بوعمامة: المرجع نفسه، ص69-70.
38. عبد العزيز بوصفط: المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، مرجع سابق، ص97.

39. سوريا بوعمامة: المرجع نفسه، ص99.
40. عبد العزيز بوصفط : المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، مرجع سابق ص93.
41. Lazhari Labter :journalistes Algeriens 1988-1998 chranique des années d'espair et terreur ; ed chihab Edition ;Algeria ;2005 ;p 106.
42. محمد شبري: ممارسة الصحفيين للمهنة خلال حالة الطوارئ، مرجع سابق، ص103.
43. Lazhari Labter : journalistes Algeriens 1988-1998 chranique des années d'espair et terreur ; op ;p138.
44. محمد شبري: مرجع سابق، ص108.
45. محمد شبري: المرجع نفسه، ص109.
46. سوريا بوعمامة: أوراق لم تكن للنشر، مرجع سابق، ص.ص 81.138 .
47. محمد شبري: ممارسة الصحفيين للمهنة خلال حالة الطوارئ، مرجع سابق، ص123.
48. سوريا بوعمامة، أوراق لم تكن للنشر، مرجع سابق، ص،ص87-88.
49. أنظر قانون العقوبات، المادة 144، 144 مكرر.
50. بلقاسم بن روان: الأنشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص،ص4،5.
51. نفيسة لحرش، النوع الاجتماعي والإعلام-ثلاثية التكوين والممارسة والبحث، مرجع سابق.

52. فضيلة عباسي بصلي: مراحل تطور العمل الإعلامي في الجزائر ودور المرأة فيه، مرجع سابق ص36.
53. بلقاسم بن روان: الأنشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق ص،ص7،8.
54. زهير أحمد: 83 بالمائة من الصحفيات يمارسن المهنة بشكل دائم، الايام الجزائرية، 2013/12/21 ، eldjazairia.dz ، www.ehayam، تاريخ الزيارة: 2015/02/15.
55. عبد العزيز بوصفط: المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، مرجع سابق، ص99.
56. زهير أحمد: 83 بالمائة من الصحفيات يمارسن المهنة بشكل دائم، مرجع سابق.